الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إشكاليات السلوك الثقافي .. من منظور آخر

علاء جواد كاظم

نحن نقف اليوم في الجانب المظلم من العالم في الزمن ... الذي لا يمكن العثور فيه على الجمهور ...
... سارتر "بتصرف"

كما تنطوي على تحليل المكانة التي يشغلها المثقفون في المجتمع لأنها ترتبط بدراسة" الإيديولوجيين"نشأتهم، طرق تفكيرهم، لقاءاتهم، تعاطيهم القيم، سلوكياتهم ..على شاكلة مفاهيم سوسيولوجية مماثلة "نفس العائلة: الكارزمه او الزعامة و النخبة .." يتلبد وراءها عادة فاعل اجتماعي "فردي" أو صراع مرير بين إرادات الإفراد مع بعضها (جمعي) لتوجيه مجتمعاتنا بشكل محير ومثير للتساؤل ما جعلها مغرية للكثيرين من سوسيولوجي العالم ابتداءً بشروحات ومعالجات ماركس و أنجلز النظرية والرغبة في استيعابها نظرياً وعلمياً في موجزه عن " الفهم المادي للتاريخ " الذي أكد فيه تأثير الظواهر الفكرية والإيديولوجية على مستوى البنية التحتية وبالتالي تدخلها في توجيه التاريخ اضافة الي ملاحظاتهم " دور العنف في التاريخ" وأدب الرسائل الرفيع الذي تركاه لنا في مراسلات ماركس وانجلز اللذان جزما قطعاً " انه وفقاً للمفهوم المادي عن التاريخ يشكـــــل

إنتاجا وإعادة إنتاج(الحياة الواقعية الفعلية العنصر الحاسم في اخر المطاف في العملية التاريخية واكثر من هذا لم نؤكد في يوم من الايام ولم نجزم قط لا ماركس ولا انا ،فإذا شوه أحدهم هذا الموقف معتبرا على حد زعمه ان العنصر الاقتصادي هو العنصر المحدد والوحيد فهو يجعل منه حملة فارغة، مجردة، عابثة. الوضع الاقتصادي هو القاعدة ، ولكن مختلف عناصر البنية الفوقية (أشكال النضال الطبقي، الاشكال الحقوقية وحتى انعكاس جميع هذه المعارك في عقول المشتركين فيها، والنظريات السياسية والحقوقية والفلسفية وحتى الآراء الدينية وتطورها اللاحق.. تفعل هي ايضاً فعلها في مجرى الصراعات التاريخية وتحدد شكله بطريقة بارزة ومسيطرة في حالات كثيرة" .

أنها مجرد إطلالة سريعة، وإضاءة (قد تعيد الحق ..لأصحابه) لبعض من جوانب قضية" إشكالية كلاسيكية "..في فهم وقراءة الفكر الماركسي.. ظلت طويلاً عصية على الفهم يتفق فيها اغلب المنظرين على اتهام هذا الفكر بتجاهله للأفكار والبنى الفوقية " ثقافة ،معتقدات، تصورات" وعدم إعطائه أي أهمية والتأكيد المبالغ فيه على العامل الاقتصادي "في توجيه التاريخ ...." كما فعل سارتر "وغيره كثيرون" عندما اشار الى ان الماركسي يقع في المحظور والخطأ حين يحول اولية العنصر الاقتصادي الى اسبقية مطلقة،رافضاً سلفاً كل امكانية لفهم البنى الفوقية " كما يرفض كل إمكانية لرد فعلها الجدلي على التحتية الاقتصادية..."

أما مساهمة انطونيو غرامشي في تحليل اشكال العلاقة بين الانتاج الفكري ومعطيات البنية الاجتماعية ، والتي تعد الحاسمة في الرصد السوسيولوجي لوضع المثقفين في المجتمع " بأعتبارهم الفئات المنتجة للثقافة " ودورهم في التغير وقدرتهم على التعبير في مواجهة ازمات التحول الموضوعي للواقع الاجتماعي لان هذه العلاقة بين البنيتين (الفوقية والتحتية)لا تتم عن طريق الانتاج الفكري كإنتاج قائم بذاته ،بل وظيفياً عن طريق الفئات التي تنتجه كفئات مثقفة لها صلات بالأصناف والطبقات الاجتماعية بما في ذلك السلطة او الطبقة الحاكمة " فيما تناول مانهايم في نظريته حول المثقفين ؛ الترابط الوظيفي بين المعرفة والاطر الاجتماعية ، مشيراً الى نوعين(نمطين) من انماط التفكير يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمعطيات الوسط الاجتماعي ، يسمي الاول" ايديولوجي" وهي جملة الأفكار المنسجمة مع الوجود والدافعة الى المحافظة علية وتنقسم الى ايديولوجية عامة واخرى خاصة اما نمط التفكير الاخر فهو " الطوباوي " يمثل الأفكار التي لا تنسجم مع النظام الموجود فتحاول تغييره وقلبه لينسجم مع تصورات وطموحات ورؤى مستقبلية ينتجها المثقف في دورة حياته الثقافية ...

أما مساهمة ليفي برول السوسيو – معرفية فقد قدمها وأكد من خلالها ان العقل المفكر ،الناقض ،مشاعر القلق الوجودي لدى الكائن المثقف هي مشاعر ذات أبعاد اناسيه (انثربولوجية)مهمة وليس هذا وحسب "حتى الافكار المجردة لفكرتي الزمان والمكان لهما علاقة وثيقة في كل فترة من فترات تاريخهما بالبنية الاجتماعية المناسبة " أما توصيف جيرار ليكلرك السوسيولوجي المثقف والثقافة فلا غنى عنه أبدا لأي محاولة جادة في تحليل الصورة التاريخية والسويولوجية للمثقف أننا نقف" امام صورة حديثة العهد يمكن ان تنسجم بالصورة السوسيولوجية ، الفردية او المرتبطة بالمجموعة..." "أن المثقف هو الشخصية الرمزية لعصرنا.."وهو أيضا جزءاً من " هذه الفئات الاجتماعية الإشكالية ، التي لا نعتبرها طبقات ولا يمكن اعتبارها من المهن .. إن وضعية المثقف لدى ليكلرك وضعية إشكالية" لا تعتبر وظيفة ،فهي ليست شكلاً من اشكال العمل ، ولا هي مهنة" فتأخذه الحيرة والتساؤلات "هل يكون المثقفون طبقة اجتماعية او ،فئة يمكن أحصاؤها، شبكة من المتجانسات ؟ هل يشكل المثقفون مجموعة محددة المعالم ، متجانسة ويمكن تعريفها بسهولة ؟هل يستجيب المثقفون لوظيفة (يمكن ان نطلق عليها هنا اسم " الوظيفة الذهنية)محدده جداً ؟ او هل يقومون بنماذج متعددة من الانشطة الاجتماعية ، ذات الطابع السياسي ، الثقافي ؟..." ..ان احتضان السوسيولوجيا للفعل الثقافي وأدواته عدة لدى جيرار " برنامجاً أو مشروعاً اكثر مما تشكل اختصاصاً محددا بوضوح ،اوربما أمكن القول ، أن الأمر يتعلق باختصاص فرعي مازال قيد التشكل ، داخل العلم الاجتماعي ، على ان يظل هذا الاختصاص الفرعي محاولة محفوفة بالعقبات ."

ثم يستنتج الدكتور حليم بركات بعد استعراض عدد من الآراء والتعريفات مشيرا الى موقعهم في البنية الاجتماعية واشكال علاقتهم بالطبقات السائدة من منظور طبقي صراعي وعلاقات المثقفين مع بعضهم في المجتمع العربي معتبراً" أنّ المثقفين لا يمكن اعتبارهم جماعة أو فئة قائمة في ذاتها. وما يوصلنا إلى هذا الاستنتاج أنّ الثقافة التي حصلوا عليها وتلك التي يعملون على إبداعها وتفسيرها ونشرها تمنحهم مكانة خاصّة متميّزة، مادياً ومعنوياً، فيحتلّون موقعاً وسطاً في البنية الطبقية الهرمية ويرتبطون بقوى متصارعة. وهم أشدّ ميلاً للارتباط بالطبقات الحاكمة والقوى النافذة في المجتمع. .....لكن هذا الوضع لا يجعل منهم طبقة قائمة في ذاتها. قلنا إنّهم موزّعون بين القوى الطبقية المتصارعة، بحيث ينظرون لجميع الطبقات – لليمين والوسط واليسار، للمجتمع البورجوازي والمجتمع الاشتراكي، للحركات السلفية والحركات العلمانية، للمحافظين والمصلحين والتقدميين. لذلك نستخلص أنّهم، في الواقع، يشكّلون شريحة أو شرائح في الهرم الطبقي. وإذا شئنا أن نكون أكثر دقّة وتحديداً، لقلنا إنّهم شرائح تنتمي موضوعياً إلى الطبقات البورجوازية الحديثة في المجتمع العربي" . وهذا تحديدا ما يؤكده الطاهر لبيب " أنّ أغلبية أهل المعرفة مرتبطون، نشوءاً ومصيراً، بتطوّر الطبقات السائدة عبر توظيفهم في تلبية حاجاتها" . بالتالي فإننا نحسم موقفنا من قضية مهمة جدا وهي ان " المثقف أو المثقفين " مقولة إجتماعية –أناسية لا يمكن ان تدرس أو ان يتم رصدها الا بلغة وآليات وقواعد علم الاجتماع النظرية والمنهجية ..لأن هذا المفهوم يعكس وجودا واقعيا وموضوعيا لكائن انساني مؤثر في تعاطيه مع قضايا الحقل الاجتماعي ،يعاني كل مستحقات وجوده المختلف وطبيعته" السايكو –سولوجية " المغايرة عن باقي عباد الله في هذه الدنيا . مختلف ومغاير ليس كما الآخرين وهذا بالضبط ما يجعل منه "مفهوماً سوسيولوجيا " فاعلا يؤثر فيمن حوله ولا يتأثر ، يصنع الاحداث ولا تصنعه ،يكتب التاريخ ولا يكتبه يوجه العالم ،ينتج القيم ولا يحكم بها ....وهذا تحديداً الذي يجعل منه موجوداً قلقاً ومثيرا للقلق في نفس الوقت ، خطراً على كل شيء حتى على نفسه لكنه ومن جهة اخرى يمثل المثقف تأليفاً غير ثابت ، كائناً.. سريع العطب دائماً ، قابلاً للتحول على مزاج الافراد " على حد تعبير جيرار ،سريع الغضب يعاني في مواجهته العراقيل التأريخية لنموه الطبيعي ومستويات التطور ومراحله المختلفة الحاسمة في نشأته وظهوره وهي محض "قوانين سايكولوجيه" .منقادة الى قوانين سوسيولوجية اكثر تاثيرا تحكم المجتمع بكليته ،بنشأته ،وحركته وحتى صراعاته في الداخل والخارج ، متفق عليها لدى المؤسسين الاوائل في الاجتماع والاناسة وقد حاول كل من ماركس ، كومت ،أميل دوركهايم ،فيبر..قراءتها وفهمها وبالتالي العمل بالتنسيق والتناغم معها ..... ومن ثم قوانين طبيعية "كونية " تحكم القوانين السايكلوجية والسوسيولوجية لانها ادنى منها حاول علماء الطبيعة مثل اينشتاين ،ونيوتن ،دارويـن ... استيعابها والكشف عن ماهيتها وبالتالي ترويضها والتنبؤ بها...وبالتالي فأنني اطمع في الاشارة (من خلال هذه القاعدة السوسيولوجية) ان المثقف هو المعني الاول بحصار هذه القضايا بل ان نموه يمر من خلال هذه المواجهه مع العالم لإنّ نمو العقل الثقافي " يحصل دائماً داخل المواجهة – نفسها وليس خارجها، فلا تؤجّل المواجهة حتى نتغلّب على هامشيتها بل نتغلّب على الهامشية في المواجهة ومن خلالها. " ،هو المعني ..بنظام الاشياء وقوانينها وبسلطة هذه القوانين في أشكالها المختلفة التي تحكم الانسان والمجتمع والحياة.. والا كيف له ان يصنع الاحداث اذا كان لا يفهم ماهيتها ..! كيف له ان يكتب التاريخ اذا لم يكن قادرا على توجيه العالم وفقاً لارادته ...كيف يمكن له انتاج القيم اذا لم يقوض اسس الماضي العفنة ...كيف له ان يقف في مهب الريح فيما هو يجهل قوانين العاصفة هذا التحدي يجعل من المثقف كائنا يعيش في عقله ولذهنه مع مفاهيمه اكثر مما يعيش في الزمان ، والمكان ، يختزل الظروف الزمكانية يفكر ، يقرأ ليل نهار يفكك ماهية الاشياء والقوانين كي لا تبلعه القوانين والاشياء ويبقى عصيا على خنق التاريخ ، متمرداً على " نعمة النسيان " مشاكسا الالهة الاغريقية الغبية... خالداً ...تلاحقه احكام النقد والخطابات التي تنسف او تؤكد قناعاته .. تفكك ماهيته وتبني هويته الثقافية، تهزمه أو تنتصر له فتجعله خالداً فيها ابداً ....من هنا يكون المثقف كائنا في أزمة مزمنة لانه مثقل بالموت ،وخطايا الرغبة في التغيير ،وهموم التعبير والتاسيس الملقاة على عاتقه ، مأخوذ بأشكالية تنفيذ المهام الكبرى ،الخطابات الساحرة ، معني بفهم اشكاليات الذات ومراحل تطور تاريخ الانسان وتأريخه الشخصي ... وكل هذا اكبر منه (لانها في النتيجة اشكاليات تتعالى على قدرته مهما كان استثنائياً" في الفهم والتجاوز ..لانه كائن محكوم بالمواجهة مع الطبيعة و ماترتب على اشكالية الانخلاع الشبيه بالفجائي عن الطبيعة واللحظة الانثربولوجية العظيمة التي سجلت ولادة العقل ..محكوم بمواجهة الذات والانتصار على ابنيتها وابنية المجتمع،وابنية السلطة الرمزية وتفكيك الحياة ، محكوم بفهم أصول اللعبة الوجودية في العالم ... محكوم بالرفض والمغايرة والنقد المؤسس للبديل المعرفي والثقافي وحتى القيمي وانتاج المفاهيم المعرفية والتكوينية التي يتنفس منها ومن خلالها ليعيد انتاج الحياة بالشكل الذي يتسق مع ارادته وهي بكل الاحوال ارادة مستقبلية قادرة على تجاوز الاخطاء وذات ابعاد جمالية عميقة .. و المثقف كائن يحيا وسط ازمة.. مُرة ومُزمنة تفعل به عبر التاريخ ما فعلته نوبات الربو بـ الزمن الضائع الذي عاشه مارسل بروست ومذكرات جيفارا ، ما فعله الايدز بفوكو والكوليرا بالفلسفة الكلاسية الهيغلية وما بعده والعمى الذي غير في لحظة كل مواقف سارتر من قضايا العالم وأزماته، تفعل الازمة المزمنة بالمثقف المعاصر ما فعله الصم في المقطع الاخير من سمفونية بتهوفن التاسعة ، ما فعلته انتحار الاشواق على شجرة كامو الغريب.....مافعله الغضب والعوز والموت المجان بأحلام وسخرية مؤيد نعمة من العالم،وعصفورة كزار حنتوش، وتسكع عقيل علي في جناته وعيني أحمد آدم الخجلتين و الباشا الملاحق بملائكة الموت عبد الخالق المختار ..... اذاً المثقف في مفهومنا وقراءتنا هذه ملزم بخلق ابنية بديلة للسلوك والقيم ومحكوم بالنقض لكل ما حوله في الحياة التي فقدت معقوليتها ومنطقيتها أنه يعي ؛ ان الانسان الكامل،المجتمع الكامل والدولة الكاملة هي اشياء ليس لها وجود الا في المخيلة " والامر على النقيض من ذلك ،ان جميع النظم الاجتماعية التي تتعاقب في التاريخ ليست سوى مراحل مؤقته لتطور المجتمع الانساني ،الذي لا نهاية له، من درجة دنيا الى درجة عليا ،فكل درجة ضرورية ، ويبررها بالتالي العصر والظروف التي ترجع اليها بنشأتها . ولكنها تغدو زائلة لايبررها شيء ازاء ظروف جديدة ، ارقى تتطور شيئاً فشيئاً في أحشائها بالذات . فهي مضطرة الى ان تخلي المكان لدرجة اعلى ، تنحط وتزول ..بدورها" قد ابدو بعد هذا العرض مغاليا نوعا ما أو مبالغا بعض الشيء في اغراق المثقف بقضايا وتعقيدات واشكاليات قاسية لكنها جزءا جوهريا وحيويا من ماهية هذا الكائن واذا لم تكن هذه المواجهة منجزة عبر التاريخ الرسمي والمقدس "غير الرسمي"....

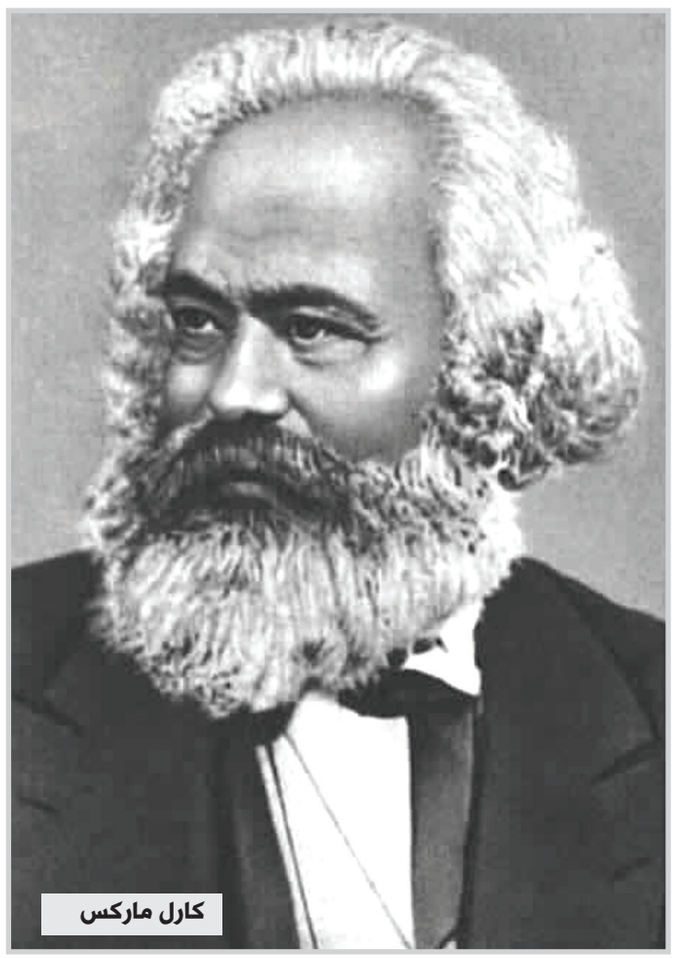
كارل ماركس

فريدريك انجلز

إن وصفنا إشكاليات السلوك الثقافي على مستوى التعبير والتغيير التي تحاصر وستواجه المثقف المعاصر عبر كل الأمكنة، تلزمنا التأكيد على قاعدة أساسية جداً في محاولة فهمنا هذه لطبيعتها وهي: ان "المثقف والثقافة " كلاهما مساهمة سوسيو -انثروبولوجية تنطوي" على تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري ومعطيات البنية الاجتماعية وتحديد وظائف هذا الإنتاج في المجتمعات ذات التركيب التنضيدي او الطبقي"

الإعلام التنموي .. انكسار في الوقت الحرج

د. جليل وادي

من الحقائق التي اكدتها الادبيات الاعلامية على اختلاف مناهجها ونظرياتها ،الدور الفاعل والواضح للاعلام في تنمية المجتمعات ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، الامر الذي قاد الى ماسمي بـ (الاعلام التنموي) الذي شغل مساحة كبيرة من اهتمام الباحثين والدارسين خلال العقود المنصرمة تأصيلا وتنظيرا ، فضلا عن اجراء البحوث الميدانية، وكان ذلك في جانب منه انعكاسا لمشاغل منظمات دولية اقلقتها حركة التنمية البطيئة في دول العالم الثالث ، و البحث عن السبل الكفيلة بتنشيط تلك الحركة ، الامر الذي حمل البعض على التعميم بان مفتاح ذلك يكمن في الاعلام .

وفي سماوات مفتوحة واتصال جماهيري تفاعلي متزامنا مع اهتمام عالمي بحق الاتصال وديمقراطية الاعلام ، تراجعت الوظيفة التنموية للاعلام بينما اتسعت الوظيفة الترفيهية والاعلانية .واذا كانت البلدان المستقرة قد تمكنت من ضبط حركة اعلامها بتدابير واجراءات وتشريعات عديدة بما يحفظ لوظيفة التنمية مكانة معينة لاتنال من دورها ، فإن البلدان التي مازالت حديثة العهد بتجربة التعددية الاعلامية او تشهد صراعات سياسية كالعراق اخذت فيها وسائل الاعلام مديات غير منضبطة شكلت في بعضها تحديات خطرة كادت تمزق النسيج الاجتماعي للشعب العراقي ،ذلك ان الحرية الاعلامية المنفلتة التي اعقبت تغيير النظام السياسي اتاحت الفرصة لقوى حزبية وتيارات سياسية ودينية بث ونشر مضامين سياسية عبر وسائلها الاعلامية لاتتوافق مع الثوابت الوطنية التي يفترض شيوعها وتعزيزها ، ماجعل مسألة الاعلام التنموي والسياسي منه بوجه خاص تتصدر اولويات صناع القرار الاعلامي والسياسي على حد سواء ، ولكن كيف يكون بمقدورهم التوفيق بين توظيف الاعلام لخدمة خطط التنمية القومية والرغبة في انعاش التعددية الاعلامية وعدم النيل من حرية العمل الاعلامي ؟ بخاصة ان الوسائل الاعلامية الحزبية والمستقلة تتسيد الاجواء الاعلامية ، يرافقها اعلام رسمي محدود الفاعلية ، بمعنى اخر ماهي الاجراءات العملية التي تمكن الفاعل السياسي من جعل الوسائل الاعلامية الخاصة تمارس دورا تنمويا فاعلا ؟ لافتين النظر الى ان هذا الدور ينال من مساحة المضامين الايديولوجية التي تسعى تلك الوسائل جاهدة الى شيوعها بين الاوساط الجماهيرية ،كما ان المضامين التنموية لاتحظى بحماس الوسائل الاعلامية المستقلة لانعدام تحقيق الربح المادي او المعنوي .بينما تحدو الجميع رغبة عارمة لاحداث نهضة تنموية افتقدها العراق منذ وقت ليس بالقصير واودعته في نهاية سلم التطور الذي وصلته دول الاقليم في اقل تقدير .

وعلى الرغم من ان المشهد الاعلامي العراقي يعج بعشرات الفضائيات ومثلها من الصحف والاذاعات ،الا ان المضامين التنموية قد غابت في اغلبها ، ولم تأت في بعضها الاخر الا في مؤخرة المشاغل .ومثل هذا الواقع ليس بغريب على المعنيين بالاعلام ، ذلك ان مناخ المنافسة بين وسائل الاعلام يدفع الكثير منها الى التميع مع رغبات الجمهور الباحث في غالبيته عن مضامين الترفيه والتسلية ، وبخاصة في الوسط الجماهيري القلق كالجمهور العراقي الذي يسوده قلق سياسي واجتماعي وامني واقتصادي ،كما ان البيئات المضطربة سياسيا تلقي بظلالها على الحركة الاعلامية وطبيعة المضامين المبثوثة .فتفّعل الوظيفة السياسية الى اقصى حدودها على حساب الوظائف الاخرى بضمنها التنموية . ومع ان القائم بالاتصال العراقي اعطى الوظيفة التنموية للاعلام قدرا كبيرا من الاهتمام خلال سنوات ماقبل التغيير ، الا انه لم يتمكن من صناعة البرامج الجاذبة ،بل كانت بالمجمل طاردة للجمهور او تحظى بتعرض اضطراري جراء محدودية القنوات الاعلامية ، وهو بذلك لم يخلف خبرات او بنى تحتية يمكن الاستعانة بها لممارسة دور اعلامي تنموي في الوقت الحاضر .ولم يقتصر ذلك على تجربة الاعلامي العراقي فحسب ، بل كانت هناك تجارب عربية مماثلة ، ولكن مع هيمنة البث الفضائي بلورت بلدان عربية عديدة رؤية اعلامية شمولية لمجمل مساحة بثها واتخذت اجراءات موازنة تتيح لها الحفاظ على نسبة معقولة للمضمون التنموي ، وذلك عبر القنوات التعليمية والرسمية العامة ،بعد التعرف على مستوى منافسة وسائلها الاعلامية ونسبة تعرض جمهورها لمختلف الوسائل بما فيها الوافدة . الا ان الحال مختلف في العراق ، ذلك ان القنوات التعليمية مفقودة وفاعلية القنوات الرسمية محدودة ، ما يحدو الى التفكير بالكيفيات التي من شأنها زيادة مساحة الاعلام التنموي بوصفه حاجة اساسية .

ان اعلام التنمية في العراق يواجه تحديات كبيرة ،ابرزها البدائل الاعلامية المتاحة للجمهور ، وفي وسط جماهيري لم تشبع حاجاته الاعلامية بعد كالجمهور العراقي تكون البدائل الاعلامية الوافدة عائقا في سبيل تعرضه لوسائله المحلية ، الا في الحالات التي تتمكن فيه الوسائل المحلية من تسليط الاضواء على مشاغله او تكون متوافقة مع ميوله ورغباته .ويدرك القائمون على الوسائل الاعلامية العراقية تلك التحديات ، ويعرفون ان بث المضامين التنموية بسماتها الفنية الحالية قد يحمل جمهورها الى اللجوء الى بدائل اخرى ،وبذا فهي غير مستعدة للخوض في مجال يفقدها جمهورها ، وربما يتعذر البعض بان الاهداف التنموية ليست من بين الغايات التي تشكلت على اساسها تلك الوسيلة ، وان ذلك يعد من مسؤوليات الوسائل الاعلامية الرسمية اي تلك التي تتبع الدولة ، فضلا عن ان انتاج المضامين التنموية مكلف ماديا اذا ما اريد لها ان تكون جذابة ومشوقة . وعلى وفق ذلك من غير المتوقع من الوسائل الخاصة القيام بمثل هذه المهمة ،بمعنى انها تقع على عاتق الاعلام الرسمي ، ولكن هل بمقدور الاعلام الرسمي بمفرده القيام بهذه المهمة الكبيرة ؟ان اقتصار المبادرة على الاعلام الرسمي كما تؤشر ذلك المعطيات الراهنة لن يحقق الغايات المنشودة ، وعليه لابد من دور للاعلام الخاص بهذا الشأن.

ان صناعة مضامين تنموية فاعلة ومؤثرة تقتضي خبرات فنية كبيرة وتقنيات متطورة وامكانات مالية عالية ، وبعكسه لايمكن لبرامج تقليدية ان تحدث الاثر المطلوب ، وهنا لابد من تحديد الجهات التي تتولى صناعة تلك المضامين ، واذا اخذنا بالحسبان ان اغلب الاجهزة الاعلامية في دوائر الدولة تفتقد الخبرات الفنية والتقنيات المتطورة ، فلا خيار متاح سوى الاستعانة بالوسائل الاعلامية الخاصة ، وهذا يحتم تحديد الاليات التي يمكن من خلالها اقامة جسور تعاون معها لانتاج وبث ونشر برامج التنمية ، كما على الجهات المسؤولة عن تنظيم العمل الاعلامي ان تفرض على الوسائل الاعلامية الخاصة تخصيص نسبة معينة لبرامج التنمية في مساحة البث والنشر. ذلك ان مثل هذا الاجراء لايشكل انتهاكا لحرية العمل الاعلامي ولا يمكن تفسيره باي حال من الاحوال على انه انحراف بالمسيرة الاعلامية باتجاهات غير مرغوب بها، فالتقييدات التي يراد منها تعزيز الثوابت الوطنية ودعم عمليات التنمية وحفظ الامن الوطني تتوافق تماما مع مضامين اللوائح القانونية و اخلاقيات العمل الاعلامي ومواثيق الشرف المهني.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com